

# المُقَدِّمَةُ الزُّهْرَا

فِي إِیضَاحِ الإِمَامَةِ الكُبْرَى

تألیف

الإمام أبي عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان الذهبي

(٦٧٣هـ - ٧٤٨هـ)

تحقیق

علي رضا بن عبد الله بن علي رضا



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# المُقدِّمةُ الزَّهْرَا

في إيضاح الإمامة الكُبرى

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٩ هـ / ٢٠٠٨ م

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ٢٦١٨ / ٢٠٠٨ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

دار الفرقان للنشر والتوزيع

لأبي عبد المصور محمد عبد الله

القاهرة - مساكن عين شمس - ش مسجد الهدي الحمدي

هاتف وفاكس: ٢٢٩٥٣٢٩٧ / ٠٠٢٠٢ - محمول: ١٠٥٦١٨١٧٩

E\_mail : abdel\_m2005@yahoo.com

عاشق

الله

# المقدّم للزهري في الجناح

ملا  
العقرب الزهري محمد بن المرحوم  
السيد مصطفى الخياط  
عمه الله له والوالد له وسائرهم  
وأخوانه والسلمة

أمين  
أمين

لقد كان من ربنا الشيخ الأمام العالم العلامة محمد بن  
في المحدثين وأمام الفقهاء والمحدثين  
الشيخ البليغ محمد بن  
الذي به يتم  
محمد بن

١٣

و هو صاحب

هذا ما ذكره صاحب الزهري في  
كله في عينه في  
كله في عينه في  
أربعه خصال فقط بالدراب

هذا ما ذكره صاحب الزهري في  
كله في عينه في  
كله في عينه في

الصورة الأولى من المخطوطة «ت»



ترجمة الإمام الذهبي من كتاب:  
(إيضاح بُغية أهل البصارة في ذيل الإشارة)  
لتلميذ تلامذته مؤرخ مكة: تقي الدين الفاسي

قال في وفيات سنة ٧٤٨هـ:

«وفيهما توفي بدمشق حافظ الديار الشامية، والمصرية العلامة: شمس الدين، أبو عبد الله، مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قايباز، التركماني الفارقي الدمشقي الشافعي، المعروف بابن الذهبي، صاحب التصانيف الكثيرة المشهورة، في ليلة الاثنين، ثالث ذي القعدة، عن خمسٍ وسبعين سنة.

عُنِيَ بِسَمَاعِ الْحَدِيثِ، وَمَعْرِفَةِ رِوَايَةِ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ، وَعِلَلِهِ، فَفَازَ مِنْ ذَلِكَ بِأَوْفَرِ قَسْمٍ، وَصَنَفَ التَّصَانِيفَ الْكَثِيرَةَ النَّافِعَةَ، وَسَمِعَ مَا لَا يَحْصَى كَثْرَةَ بِالْDIYَارِ الشَّامِيَةِ، وَالْمِصْرِيَةِ، وَالْحَرَمَيْنِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وشيوخه بالسماع، والإجازة: نحو ألفٍ وثلاثمائة شيخ يحويهم معجمه الكبير «معجم الشيوخ الكبير» وله معجم يختص بشيوخه المحدثين.

ومن أعلى شيوخه بالسماح: أحمد بن عساكر، وعمر بن القواس، والأبرقوهي.  
ومن تصانيفه:

(١) «ميزان الاعتدال في معرفة أحوال الرجال». في أربع مجلدات.

(٢) و«المغني». مختصرٌ و«طبقات الحفاظ».

(٣) و«طبقات القراء».

(٤) «تاريخ الإسلام»، في عشرين مجلداً.

(٥) و«العبر»، في مجلد ضخيم.

(٦) «سير أعلام النبلاء»، في عشرين مجلداً. وقيل ستة، وهو

وهم، فإن تأليفه الذي في ستة هو «الممتع».

(٧) و«دول الإسلام»، في مجلد.

(٨) و«كتاب التجريد في معرفة الصحابة»، مختصر في مجلد.

(٩) و«الكاشف في رجال الكتب الستة»، اختصره من

تهذيب الكمال.

(١٠) و«المشبه في الأسماء والأنساب»، في مجلد.

(١١) و«اختصار تاريخ دمشق» لابن عساكر، رأيته بخطه



في عشر مجلدات.

- (١٢) و«اختصار تاريخ نيسابور»، في مجلد.
- (١٣) و«اختصار تاريخ بغداد للخطيب»، مجلدان.
- (١٤) و«اختصار تهذيب الكمال»، للمزي في أربع مجلدات.
- (١٥) و«اختصار الأطراف»، للمزي، في مجلدين.
- (١٦) و«اختصار السنن» للبيهقي.
- (١٧) و«اختصار المستدرک» للحاكم، في مجلدين.
- (١٨) و«تأليف في معرفة القرون».
- (١٩) و«تأليف في معرفة الكبائر»، مجلدان، وكان يكره نسبتها إليه، لأن الناس كانوا يقولون: «الكبائر» للذهبي، و«القرون» للذهبي.
- (٢٠) و«الإشارة في وفيات الأعلام»، الذي ذيلت عليه، وأوضحتُ ذيله في هذا التأليف.
- (٢١) و«الإعلام في وفيات الأعلام»، ويسمى «درة التاريخ».
- (٢٢) و«نبأ الدجال».
- (٢٣) و«ما بعد الموت»، مجلد.
- (٢٤) و«تحريم الأدبار»، جزءان.

- (٢٥) و«أحاديث مختصر ابن الحاجب».
- (٢٦) و«أخبار الشدة».
- (٢٧) و«توقيف أهل التوفيق على مناقب الصديق».
- (٢٨) و«نعم السمر في سيرة عمر».
- (٢٩) و«التبيان في مناقب عثمان».
- (٣٠) و«فتح المطالب في أخبار علي بن أبي طالب».
- (٣١) و«هالة البدر في عدد أهل بدر».
- (٣٢) و«نفض الجعبة في أخبار شعبة».
- (٣٣) و«قض نهارك بأخبار ابن المبارك».
- (٣٤) وله في أخبار الأئمة الأربعة، ومن جرى مجراهم تصنيف في كل واحد.
- (٣٥) و«المستحلى في اختصار المحلى».
- (٣٦) و«تنقيح أحاديث التعليق» لابن الجوزي.
- (٣٧) و«المغني في الكنى».
- وغير ذلك.

ولي خطابة (كفربطنا) من غوطة دمشق مدة، ثم ولي مشيخة الحديث بدمشق في أماكن، منها الظاهرية، والنفيسة، والتنكرية،

وولي مشيخة الإقراء بتربة أم الصالح، وأضرَّ في سنة إحدى وأربعين وسبعمائة، حتى مات، وما زال يكتب ويدأب حتى أضرَّ.

وتواليفه التي في مقدار كراسة وشبهه، وأقل منه، كثيرة جداً، ولم يكن بعد الحافظ المزي أحفظ منه، وله شعر منه قوله:

«إذا قرأ الحديث علي شخصٌ

وأخلى موضعاً لوفاة مثلي

فما جازى بإحسان لأنى

أريد حياته ويريد قتلي»

\* \* \*

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[الْحَمْدُ لِلَّهِ وَكَفَى، وَسَلَامٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى] (١)  
 اتَّفَقَ أَهْلُ السُّنَّةِ، وَالْمَعْتَزِلَةُ، وَالْمُرْجِيَّةُ، وَالْحَوَارِجُ، وَالشَّيْعَةُ عَلَىٰ  
 وَجُوبِ الْإِمَامَةِ، وَأَنَّ الْأُمَّةَ فَرَضَ عَلَيْهَا الْأَنْقِيَادُ إِلَىٰ إِمَامٍ عَدْلٍ،  
 حَاشَا النَّجْدِيَّةَ مِنَ الْحَوَارِجِ، فَقَالُوا: لَا تَلْزِمُ الْإِمَامَةَ، وَإِنَّمَا عَلَىٰ  
 النَّاسِ أَنْ يَتَعَاطَوْا الْحَقَّ فِيمَا بَيْنَهُمْ، وَهَذَا قَوْلٌ سَاقِطٌ.

وَاتَّفَقَ كُلُّ مَنْ ذَكَرْنَا عَلَىٰ أَنَّهُ لَا يَكُونُ فِي وَقْتِ إِلَّا إِمَامٌ  
 وَاحِدٌ، إِلَّا مُحَمَّدَ بْنَ كَرَّامٍ (٢)، وَأَبَا الصَّبَّاحِ السَّمَرْقَنْدِيِّ (٣)  
 وَأَصْحَابَهُمَا، فَإِنَّهُمْ أَجَازُوا كَوْنَ إِمَامَيْنِ وَأَكْثَرَ فِي وَقْتِ وَاحِدٍ،  
 وَاحْتَجُّوا بِقَوْلِ الْأَنْصَارِ: «مِنَّا أَمِيرٌ وَمِنْكُمْ أَمِيرٌ» (٤)، وَ[اِحْتَجُّوا] (٥)

(١) ليست في نسخة (ن).

(٢) السجستاني، صوفي، من المجسمة، إمام ضلالة. انظر ترجمته في «تاريخ الإسلام» (١٨٨/٦).

(٣) من غلاة المبتدعة قال ابن حزم في «الفصل»: «كان يقول إن الخلق لم يزالوا مع الله، وإن ذبائح أهل الكتاب لا تحل، وإن أبا بكر أخطأ في قتال أهل الردة». «لسان الميزان» (٩٨/٩).

(٤) رواه البخاري في «صحيحه» برقم (٣٤٦٧).

(٥) سقطت من نسخة (ن).

بِأَمْرِ عَلِيٍّ وَابْنِهِ<sup>(١)</sup> مَعَ مَعَاوِيَةَ.

قُلْنَا: قَالَ عَلَيْهِ [الصلاة] والسلام: «إِذَا بُوِيعَ أَحَدُ الْخَلِيفَتَيْنِ،

فَاقْتُلُوا الْآخَرَ مِنْهُمَا»<sup>(٢)</sup>.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا﴾ [آل عمران: ١٠٥]

فَحَرَّمَ التَّفَرُّقَ، وَلَوْ جَوَزْنَا إِمَامَيْنِ لَجَازَ: الثَّالِثُ، وَالرَّابِعُ، بَلْ فِي كُلِّ مَدِينَةٍ [إِمَامٌ] أَوْ قَرْيَةٍ، وَفِي ذَلِكَ فَسَادٌ عَرِيضٌ وَهَلَاكٌ.

ثُمَّ الْأَنْصَارُ رَجَعُوا عَنْ قَوْلِهِمْ وَأَطَاعُوا، وَأَمَّا عَلِيٌّ [ع] <sup>(٣)</sup>

وَالْحَسَنُ<sup>(٤)</sup>، فَإِنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنْذَرَ

بِخَارِجَةٍ تَخْرُجُ بَيْنَ طَائِفَتَيْنِ: تَقْتُلُهَا أُولَى الطَّائِفَتَيْنِ بِالْحَقِّ<sup>(٥)</sup>،

وَكَانَ قَاتِلُ تِلْكَ الطَّائِفَةِ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٌّ [ع] فَهُوَ صَاحِبُ

الْحَقِّ بِلَا شَكٍّ، وَلِذَلِكَ أَخْبَرَ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - بِأَنَّ عَمَّارًا

(١) يعني أمير المؤمنين الحسن بن علي بن أبي طالب [ع].

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه» برقم (١٨٥٣).

(٣) في نسخة (ن).

(٤) أخطأ ناسخ (ت) فكتبها: (الحسين).

(٥) رواه مسلم برقم (١٠٦٤).

تَقْتُلُهُ الْفِئَةُ الْبَاغِيَّةُ<sup>(١)</sup>.

وَكَانَ عَلِيٌّ<sup>(٢)</sup> السَّابِقُ إِلَى الْإِمَامَةِ، فَمَنْ نَارَعَهُ فَمُخْطِئٌ  
مَأْجُورٌ مُجْتَهِدٌ.

ثُمَّ قَوْلُ الْأَنْصَارِ: «مِنَّا أَمِيرٌ» فَمُرَادُهُمْ: مِنَّا وَالِ، فَإِذَا مَاتَ  
فَمِنْكُمْ وَالِ، وَهَكَذَا أَبَدًا، لَا عَلِيٌّ أَنْ يَكُونَ إِمَامَانَ فِي وَقْتٍ.  
وَأَمَّا مَعَاوِيَةُ، وَعَلِيٌّ: فَمَا سَلَّمَ أَحَدُهُمَا لِلْآخِرِ قَطُّ، وَكَذَلِكَ  
أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ الْحَسَنُ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ]<sup>(٣)</sup> إِلَى أَنْ سَلَّمَهَا إِلَى مَعَاوِيَةَ.

وَرَأَيْنَا الْأَنْصَارَ دَعَوْا إِلَى سَعْدٍ، وَالْمُهَاجِرِينَ دَعَوْا إِلَى أَبِي بَكْرٍ  
[رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ]<sup>(٤)</sup> وَقَعَدَ عَلِيٌّ فِي بَيْتِهِ، [فَمَا]<sup>(٥)</sup> مَعَهُ غَيْرُ الزُّبَيْرِ، وَالِ بَيْتِهِ،  
فَلَمْ يَدْعُهُمْ إِلَى نَفْسِهِ، وَلَا عَقَدَ بَيْعَةَ، ثُمَّ تَبَيَّنَ لَهُ الْحَقُّ، وَأَخْبَرَ أَنَّهُ  
إِنَّمَا تَأَخَّرَ عَنْ [مُبَايَعَةِ]<sup>(٦)</sup> أَبِي بَكْرٍ عَتْبًا عَلَيْهِ؛ إِذْ لَمْ يُشَاوِرْهُ، فَأَعْلَمَهُ

(١) رواه مسلم برقم (٢٩١٦).

(٢) في نسخة (ت): (عليٌّ كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ).

(٣) نسخة (ن).

(٤) في (ت): (ما معه).

(٥) في نسخة (ت): (ما معه).

(٦) في نسخة (ت): (متابعة).

أبو بكرٍ أَنَّهُ اسْتَعْجَلَ؛ خَوْفًا مِنْ مُبَادَرَةِ أَصْحَابِ السَّقِيْفَةِ.

ثُمَّ إِنَّ الْكُلَّ رَجَعُوا إِلَى طَاعَةِ الصِّدِّيقِ، لِكَمَالِ أَهْلِيَّتِهِ  
- سِوَى سَعْدٍ فَقَطْ - لَا لِرَهْبَةٍ مِنْ أَبِي بَكْرٍ، وَلَا لِرَغْبَةٍ.

وَلَوْ قَالَ مَنْ لَا يَعْلَمُ: بَلْ خَافُوهُ! فَتَرَى مَا الَّذِي حَمَلَهُمْ عَلَى طَاعَتِهِ، وَهُوَ فِي السِّيَاقِ فِي اسْتِخْلَافِهِ عَلَيْهِمْ عُمَرَ؟

أَكَانُوا يُطِيعُونَ أَخَا بَنِي تَيْمٍ حَيًّا، وَمَيْتًا فِي شَأْنِ الْإِمَارَةِ  
وَيَعْصُونَ سَيِّدَ الْبَشَرِ، وَيُمِيتُونَ نَصَّهُ لِابْنِ عَمِّهِ، وَيَكْتُمُونَهُ؟

هَذَا - وَاللَّهِ - لَوْ قَالَه [أَحَادُ الصَّبِيَّانِ] <sup>(١)</sup> لَيْسَ مِرًا  
فَلَا جِهَمَ، بَلْ هَذِهِ الْمَقُولَةُ سُلِّمَ الزَّنْدَقَةَ.

ثُمَّ أَنَّ لَوْ نَازَعَ الْأَمْرَ عَلِيٌّ وَطَلَبَهُ، مَعَ فَرْطِ شَجَاعَتِهِ، وَكَمَالِ  
رُتْبَتِهِ، وَشَرَفِهِ، وَسَابِقَتِهِ: لَبَادَرَ مَعَهُ عَمُّهُ الْعَبَّاسُ سَيِّدُ قُرَيْشٍ

وَمِثْلُ ابْنِ عَمَّتِهِ: الزُّبَيْرُ حَوَارِيُّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ [تَعَالَى] عَلَيهِ  
وَسَلَّمَ، وَمِثْلُ: أَبِي سُفْيَانَ بْنِ حَرْبٍ فِي بَنِي أُمَيَّةَ، وَأَمْثَالِهِمْ.

وَلَقَدْ صَدَقَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ حَيْثُ يَقُولُ: «يَأْبَى اللَّهُ  
وَالْمُؤْمِنُونَ أَنْ يُخْتَلَفَ عَلَيَّ أَبِي بَكْرٍ» <sup>(٢)</sup>، فَقُلْ لِي: مَا الْمَوْجِبُ

(١) في (ت): (لو قاله أحد من الصبيان).

(٢) حديث صحيح، وهذا لفظ ابن سعد في «طبقاته» (٣/ ١٨٠)، ولفظ مسلم: «أبى أبا»

لِحَبَّتِهِمْ لِأَبِي بَكْرٍ، وَتَقْدِيمِهِ، وَمُبَايَعَتِهِ؟ أَلْفَرَطِ قُوَاهُ؟<sup>(١)</sup> أَمْ لِكثْرَةِ  
 بَنِي تَيْمٍ، وَسُوْدُدِهِمْ؟ أَمْ لِكثْرَةِ عَيْبِهِ، وَأَمْوَالِهِ؟  
 رَجُلٌ بُوِيعَ، فَغَدَا عَلَى يَدِهِ أُرَادٌ لِيَتَكَسَّبَ فِيهَا، وَيُنْفِقَ عَلَى  
 عِيَالِهِ حَتَّى رَدُّوهُ، وَفَرَضُوا لَهُ فِي بَيْتِ الْمَالِ نَفَقَتَهُ الْمَعْرُوفَةَ، فَقَامَ بِهِ  
 - وَبِخَلِيفَتِهِ عُمَرَ - الدِّينُ، وَفُتِحَتِ الْمَمَالِكُ، وَزَالَ مُلْكُ كِسْرَى،  
 وَقَيْصَرَ، وَالْمَقَوْسَ، وَذَلَّ الشَّرْكَ، فَأَرْغَمَ اللَّهُ بِأَنْفِكَ يَا بَاغِضَهُمَا!  
 وَلَكِنْ حُبُّكَ الشَّيْءَ يُعْمِي وَيُصِمُّ، وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ بِكَ الْفَلَاحَ  
 لَأَكْثَرْتَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا  
 بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾

[الحشر: ١٠]

ثُمَّ الْعَجَبُ مِنَ الْأَنْصَارِ الَّذِينَ: حُبُّهُمْ إِيْمَانٌ، وَالذِّينَ بَايَعُوا  
 نَبِيَّهُمْ عَلَى الْمَوْتِ، وَأَوْوَهُ وَنَصَرُوهُ، وَعَادُوا جَمَاهِيرَ الْعَرَبِ؛ بَلْ  
 وَحَارَبُوا جُيُوشَ الرُّومِ، وَالْفُرْسِ، وَالْقَبْطِ مَعَ كَثْرَتِهِمْ وَالنِّفَافِهِمْ<sup>(٢)</sup>

والمؤمنون إلا أبا بكر» برقم (٢٣٨٧).

(١) في (ن): (قَوَّتِهِ).

(٢) في نسخة (ن): (واتفاقهم).



عَلَى سَيِّدِهِمْ وَكَبِيرِهِمْ - سَعِيدٍ - كَيْفَ تَخَلَّوْا<sup>(١)</sup> عَنْهُ بِمَجِيئِهِ  
ثَلَاثَةَ أَنْفُسٍ مِنْ قُرَيْشٍ غُرَبَاءَ عَنْ بَلَدِهِمْ، فَوَاللَّهِ مَا انْقَادُوا  
[لَهُمْ]<sup>(٢)</sup> وَبَايَعُوا الصَّدِيقَ؛ إِلَّا لَمَّا نَبَّهُوا عَلَى الْحَقِّ.

فَرَضْنَا أَنَّهُمْ عَجَزُوا عَنِ الثَّلَاثَةِ، وَجَبُّوا - وَهَذَا فَرَضٌ مُحَالٌ -  
أَمَا كَانُوا يَقُولُونَ: «لَا لَنَا، وَلَا لَكُمْ أَيُّهَا الثَّلَاثَةُ؛ بَلْ لِمَنْ نَصَّ لَنَا  
الرَّسُولَ عَلَيْهِ بِالْخِلَافَةِ - بِزَعْمِكَ -؟»

فَقَدَّتْكَ يَا دَائِصُ<sup>(٣)</sup>، مَا أَبْطَلَ حُجَّتَكَ، وَأَشَدَّ هَوَاكَ وَشَنَعَتَكَ<sup>(٤)</sup>  
فَفِيكَ شَائِبَةٌ مِنَ الْيَهُودِ الَّذِينَ جَحَدُوا الْحَقَّ وَقَتَلُوا الْأَنْبِيَاءَ.

لَكَ نَفْسٌ أَبُو جَهْلِيَّةٍ<sup>(٥)</sup>، وَمَعَانِدَةٌ إِبْلِيسِيَّةٌ، فَلَوْ تَرَكْتَ الْهَوَى  
وَنَابَذْتَ الْجَهْلَ، وَتَرَدَّدْتَ بِالْعِلْمِ، وَانْقَدْتَ<sup>(٦)</sup> لِلْإِنْصَافِ لَأَفْلَحْتَ.  
أَعَادَنَا اللَّهُ - وَإِيَّاكَ - مِنَ الْمَكَابِرَةِ وَالْعِنَادِ.

(١) غير واضحة في النسختين، وما أثبتته أشبه.

(٢) في (ن): (له).

(٣) الدائص: اللص، وداص دَيْصًا: زاعً وحادًا.

(٤) في (ت): (شَغَبَكَ).

(٥) في (ت): (بِنَفْسٍ جَهْلِيَّةٍ).

(٦) في (ت): (وَاتَّبَعْتَ).

فَكَرَّ فِيهَا تَقُولُ، فَإِنَّكَ عَمَدَتَ إِلَى السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ مِنْ أَهْلِ  
 نَدْرِ، وَأَهْلِ بَيْعَةِ الرُّضْوَانِ، وَخَيْرِ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ، وَمَنْ قَالَ اللَّهُ  
 تَعَالَى [فِيهِمْ]: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [الحشر: ٨]، فَرَمَيْتَهُمْ  
 خِزْيَةً لَا تَكَادُ تَقَعُ مِنْ أَوْبَاشِ الْأَجْنَادِ، وَلَا مِنْ مُسْلِمَةِ التَّارِ، بَلْ  
 لَا مِنْ كَفَرْتِهِمْ، وَلَا مِنْ حَرَامِيَّةِ الْخَوَارِزْمِيَّةِ، وَلَا مِنْ أَذَلَّةِ  
 لُمَنَافِقِينَ، فَأَيْنَ يَذْهَبُ بِعَقْلِكَ؟

فَانظُرْ - وَيَحْك - مَا تَقُولُ، وَمَا يَرْتَبُّ عَلَى مَا تَزْعُمُ<sup>(١)</sup>،  
 فَإِنَّكَ تَجْعَلُهُمْ شَرَّ الْأُمَمِ، وَأَظْلَمَ الطَّوَائِفِ، وَتَنْسُبُهُمْ إِلَى النِّفَاقِ،  
 وَكَيْتَابِ الدِّينِ، فَوَاللَّهِ لَوْ جَرَى بَيْنَهُمْ مُنَافَسَةٌ، وَخِصَامٌ عَلَى الْإِمْرَةِ  
 - وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ تَعَالَى - لَمَا ثَنَانَا ذَلِكَ عَنْ حُبِّهِمْ، وَتَوْقِيرِهِمْ، فَمَا زَالَ  
 لِأَصْحَابِ يَتَنَافَسُونَ، وَيَغْضَبُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ، ثُمَّ يَفِيئُونَ<sup>(٢)</sup>  
 إِلَى الصُّلْحِ وَالْمَوَدَّةِ، فَقَدْ تَأَلَّمَ مُوسَى صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup> مِنْ أَخِيهِ  
 مَارُونَ عليه السلام وَأَنْزَعَجَ مِنْهُ، وَأَخَذَ بِلِحْيَتِهِ، ثُمَّ سَكَنَ وَاسْتَغْفَرَ

(١) في النسخة (ن) زيادة هي: (وَمَا يَرْتَبُّ عَلَى مَا تَقُولُ).

(٢) في (ن): (يعقبون).

(٣) في (ن): (عليه السلام).

لِنَفْسِهِ وَلَاخِيهِ<sup>(١)</sup>، ثُمَّ هَذَانِ الْخَيْرَانِ أَبُو بَكْرٍ [وَعُمَرُ]<sup>(٢)</sup> قَدْ  
 اخْتَصَمَا - كَمَا فِي الْحَدِيثِ الثَّابِتِ<sup>(٣)</sup> - ثُمَّ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ تَابُوا عَنْ  
 بَيْعَةِ أَبِي بَكْرٍ قَدْ وَقَعَ بَيْنَهُمْ، فَقَدْ اخْتَصَمَ عَلِيٌّ وَالْعَبَّاسُ، رَضِيَ اللَّهُ  
 عَنْهُمَا فِي قَضِيَّةِ فَدَكْ، وَتَحَاكَمَا إِلَى عُمَرَ، فَكَانَ مَاذَا؟

ثُمَّ وَقَعَ بَيْنَ عَلِيٍّ، وَبَيْنَ الزُّبَيْرِ، وَبَيْنَ عَلِيٍّ، وَمَعَاوِيَةَ وَبَلَّغُوا إِلَى  
 السَّيْفِ بِاجْتِهَادِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، وَاللَّهُ يُغْفِرُ لَهُمْ وَيَرْضَى عَنْهُمْ.  
 ثُمَّ هَذَا نَبِيُّنَا - صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَدْ تَأَلَّمَ لِابْنَتَيْهِ  
 فَاطِمَةَ، وَعَظِبَ لَهَا؛ لَمَّا بَلَغَهُ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيًّا عَازِمٌ عَلَى أَنْ

(١) القصة في سورة الأعراف [آية: ١٥١]، وسورة طه [آية: ٩٢].

(٢) نَدَّ عَنْهَا الْقَلَمُ فِي (ت).

(٣) القصة في «صحيح البخاري» برقم (٣٣٨٨) وفيها يقول الصديق: إِنِّي كَانَ  
 بَيْنِي وَبَيْنَ ابْنِ الْخَطَّابِ شَيْءٌ، فَأَسْرَعْتُ إِلَيْهِ، ثُمَّ نَدِمْتُ، فَسَأَلْتُهُ أَنْ يُغْفِرَ لِي،  
 فَأَبَى عَلِيٌّ، فَأَقْبَلْتُ إِلَيْكَ، فَقَالَ: «يَغْفِرُ اللَّهُ لَكَ يَا أَبَا بَكْرٍ»، ثَلَاثًا، ثُمَّ إِنَّ عُمَرَ  
 نَدِمَ، فَأَتَى مَنْزِلَ أَبِي بَكْرٍ، فَسَأَلَ، أَتَمَّ أَبُو بَكْرٍ؟ فَقَالُوا: لَا، فَأَتَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ،  
 فَسَلَّمَ، فَجَعَلَ وَجْهَهُ النَّبِيِّ ﷺ يَتَمَعَّرُ، حَتَّى أَشْفَقَ أَبُو بَكْرٍ، فَجَنَّا عَلَى رُكْبَتَيْهِ،  
 فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَاللَّهِ أَنَا كُنْتُ أَظْلَمَ، مَرَّتَيْنِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ بَعَثَنِي  
 إِلَيْكُمْ، فَقُلْتُمْ: كَذَبْتَ، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: صَدَقَ، وَوَأَسَانِي بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ، فَهَلْ أَنْتُمْ  
 تَارِكُو لِي صَاحِبِي»، مَرَّتَيْنِ، فَمَا أُوذِيَ بَعْدَهَا.

يَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا ابْنَةُ الشَّقِيِّ أَبِي جَهْلٍ، فَلَمَّا رَأَى عَلِيٌّ انْزِعَاجَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لِلْبَغِيضَةِ النَّبَوِيَّةِ تَرَكَ الْخِطْبَةَ<sup>(١)</sup>، وَمَا نَقَصَتْ أَصْلًا رُبَّتُهُ بِذَلِكَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَبَّحَ اللَّهُ الْجَهْلَ وَالْهَوَى.

ثُمَّ أَيْنَ كَانَ عَلِيٌّ، وَالزُّبَيْرُ، وَبَنُو هَاشِمٍ فِي قُوَّتِهِمْ وَشَجَاعَتِهِمْ عَنِ قَتْلِ رَجُلٍ تَاجِرٍ يَأْخُذُ الْأَبْرَادَ عَلَى يَدِهِ وَيَتَكَسَّبُ، قَلِيلِ الْمَالِ، قَلِيلِ الْعَشِيرَةِ، وَالْخَدَمِ، عَدِيمِ الْحَرَسِ، وَالْحُجَابِ، وَالتَّحَرُّزِ، قَدْ نَافَقَ وَظَلَمَ، وَلِلنَّصِّ كَتَمَ؟

وَمَا الَّذِي أَخْرَجَ عَلِيًّا، وَذَوِيهِ عَنِ اغْتِيَالِهِ دَفْعًا لِلْبَاطِلِ، وَإِقَامَةً لِلْحَقِّ؟ بَلْ عَلِمَ الْفَضْلَ لِأَهْلِهِ، وَبَايَعَ أَبَا بَكْرٍ لِسَابِقَتِهِ وَفَضْلِهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.  
ثُمَّ لَوْ قِيلَ: إِنَّ كُلَّ الصَّحَابَةِ نَسُوا النَّصَّ، فَمِنْ أَيْنَ وَقَعَ إِلَى الرَّافِضَةِ؟

وَمَنْ نَقَلَهُ إِلَيْهِمْ؟

فَهَذَا كُلُّهُ هَوَسٌ مُحَالٌ.

وَإِنْ قَالُوا: قَدْ قَتَلَ عَلِيٌّ طَائِفَةً مِنْ قُرَيْشٍ، فَأَثَّرَ ذَلِكَ نُفُورًا مِنْهُ لِعَشَائِرِهِمْ، وَحِقْدًا فِي نُفُوسِهِمْ.

(١) متفق عليه، البخاري برقم (٣٥٢٣)، ومسلم برقم (٢٤٤٩).

قُلْنَا: هَذَا تَمْوِيهٌ ضَعِيفٌ، وَكَذِبٌ [صَرِيحٌ] <sup>(١)</sup>، لِأَنَّهُ إِنْ سَاعَ لَكُمْ ذَلِكَ فِي بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ، وَبَنِي مَخْزُومٍ، وَبَنِي عَبْدِ الدَّارِ، وَبَنِي عَامِرٍ، فَإِنَّهُ قَتَلَ مِنْ كُلِّ قَبِيلَةٍ مِنْ هَؤُلَاءِ رَجُلًا أَوْ اثْنَيْنِ، فَقَتَلَ مِنْ بَنِي عَامِرٍ وَاحِدًا - وَهُوَ عَمْرُو بْنُ عَبْدِ وُدٍّ - وَقَتَلَ مِنْ بَنِي مَخْزُومٍ، وَبَنِي عَبْدِ الدَّارِ رَجُلًا، وَقَتَلَ مِنْ بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ: الْوَلِيدَ بْنَ عُتْبَةَ، وَالْعَاصِمَ بْنَ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِمِ، وَقَتَلَ: عُقْبَةَ بْنَ أَبِي مُعَيْطٍ - فِي قَوْلٍ - فَقَدْ عَلِمَ مَنْ لَهُ أُذُنِي عِلْمٌ بِالْأَخْبَارِ أَنَّ هَذِهِ الْقَبَائِلَ لَمْ يَكُنْ وَلَا لِوَاحِدٍ مِنْهُمْ يَوْمَ السَّقِيفَةِ ذِكْرٌ، وَلَا عَقْدٌ وَلَا حُلٌّ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَبَا سُفْيَانَ: كَانَ مَائِلًا إِلَى عَلِيٍّ عَصِيَّةً، وَمُنَافَسَةً؛ لِيُصُولَ الْأَمْرِ إِلَى بَنِي تَيْمٍ لَا لِلدِّينِ <sup>(٢)</sup>.

وَكَانَ ابْنُهُ: يَزِيدُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ، وَخَالِدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِمِ، وَالْحَارِثُ بْنُ هِشَامٍ مَائِلِينَ إِلَى الْأَنْصَارِ تَدِينًا، وَالْأَنْصَارُ هُمْ قَتَلُوا أَبَا جَهْلٍ، وَهُوَ أَخُو الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ. ثُمَّ كَانَ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حُذَيْفَةَ بْنِ عُتْبَةَ مَعَ عَلِيٍّ عَلَى مَعَاوِيَةَ، فَدَعُوا الْقِحَّةَ، وَعَرَّفُونَا مَنْ الَّذِي قَتَلَ عَلِيًّا مِنَ الْأَنْصَارِ حَتَّى

(١) نسخة (ت).

(٢) لو ترك المؤلف الخوض في هذا لكان هو الحق.

يُؤُولُ بِهِمُ الْحِقْدُ عَلَى كِتْمَانِ حَقِّهِ، وَالتَّخْلُفِ عَنْهُ، فَإِنَّ أَكْثَرَهُمْ مَا حَارَبُوا مَعَهُ.

ثُمَّ قَدْ كَانَ لِطَلْحَةَ، وَالزُّبَيْرِ، وَسَعْدٍ مِنْ قَتْلِ الْمَشْرِكِينَ عِدَّةٌ كَمَا لِعَلِيِّ، فَمَا الَّذِي خَصَّهُ بِحِقْدٍ، وَنُفُورٍ دُونَ هَؤُلَاءِ؟

ثُمَّ أَلْ بِالرَّافِضَةِ قِلَّةَ الْحَيَاءِ، وَصَفَاقَةَ الْوُجُوهِ، وَعَدَمُ الْفِكْرِ فِيمَا يَتَفَوَّهُونَ بِهِ إِلَى أَنْ قَالُوا: حَمَلَ الْحِقْدُ، وَالشَّحْنَاءُ: سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ، وَرَبِيعَةَ بْنِ زَيْدٍ، وَابْنَ عُمَرَ، وَأَسَامَةَ، وَمُحَمَّدَ بْنَ مَسْلَمَةَ، وَأَبَا أَيُّوبَ، وَأَبَا هُرَيْرَةَ، وَزَيْدًا، فِي أَمْثَالِهِمْ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ، وَالْأَنْصَارِ عَلَى التَّأَخُّرِ عَنْ بَيْعَةِ عَلِيٍّ [ع] <sup>(١)</sup>.

[قُلْتُ] <sup>(٢)</sup>: لَيْتَ شِعْرِي: أَيُّ كَلِمَةٍ خَفِيَّةٍ نُقِلَتْ أَنَّهَا جَرَتْ

بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ؟

وَإِنَّمَا كَانَ رَأْيُ هَؤُلَاءِ - وَأَشْبَاهِهِمْ - أَنَّهُمْ لَا يَرُونَ الْقِتَالَ فِي الْفُرْقَةِ فَانْجَمَعُوا عَنِ الْمَحَارَبَةِ، فَلَمَّا وَقَعَ الْإِتِّفَاقُ عَلَى مَعَاوِيَةَ، وَنَزَلَ لَهُ السَّيِّدُ الْحَسَنُ عَنِ الْأَمْرِ، سُمِّيَ عَامَ الْجَمَاعَةِ، وَاتَّفَقَتْ الْأُمَّةُ كُلُّهَا عَلَى رَجُلٍ، وَهَذَا يُبَيِّنُ لَكَ أَنَّ كُلَّ الْمَوْجُودِينَ فِي

(١) نسخة (ن).

(٢) من نسخة: (ن).

المملكة الإسلامية - عامئذ - رأوا جواز خلافة المفضول مع وجود الأفضل، فقد كان جماعة من الصحابة بايعوا معاوية، وهم بيقين أفضل منه كسعد، وابن عمر، والحسن، وعدة من أهل بدر والحديبية، فكان ماذا؟

كان خليقا للإمارة شريفا، مهيبا، شجاعا، حليما، جوادا، كثير المحاسن، على هنات له، فالله يسامحه ويعفو عنه، فهو أول الملوك، وأحزمهم، ولم يبلغ إلى رتبة الخلفاء الراشدين، حاشا وكلا.

وكذلك قعد عن ابن الزبير، ومروان: جماعة من الفضلاء، فلما انفرد عبد الملك بن مروان بالأمر بايعوه، وأجمعوا عليه لا رضا عنه، ولا عداوة لابن الزبير، ولا تفضيلا لعبد الملك على من هو خير منه، وأفضل، وإلى خون الرافضة المنتهى.

ثم لو كان ما افتروه ممكنا؛ فما الذي دعا عمر إلى إدخاله في أهل الشورى، فقد أخرج من أهل الشورى قرابته: سعيد بن زيد العدوي البدري، أحد العشرة لكونه من عشيرته، وولده: عبد الله ابن عمر<sup>(١)</sup>؛ فصح أن أهل الحل، والعقد الذين هم خير أمة

(١) صح في ابن عمر حديث لو أورده المؤلف هنا لكفى به شهادة من النبي عليه الصلاة والسلام على صلاحه: «إن ابن عمر رجل صالح» وأن الذهبي

أَنْزَلُوا الْإِمَامَ عَلِيًّا مَنزِلَتَهُ، غَيْرَ مُغَالِينَ فِيهِ وَلَا جَافِينَ عَنْهُ.  
 ثُمَّ لَمَّا دَعَاهُمْ إِلَى الْبَيْعَةِ وَبَايَعَهُ الْمَلَأَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ:  
 مَا رَأَيْنَا أَحَدًا مِنْهُمْ خَافَ مِنْهُ لِمَا سَلَفَ مِنْهُ فِي كِتْمَانِ النَّصِّ - عَلِيٌّ  
 زَعَمِكُمْ، وَإِفْكِكُمْ - وَلَا اعْتَذَرَ إِلَيْهِ مِنَ الْمُبَايَعَةِ لِمَنْ قَبْلَهُ، وَلَا  
 عَنَّفَ هُوَ أَحَدًا مِنْهُمْ عَلِيٌّ جَحَدِ النَّصِّ، [وَلَا سَبَّهُ] <sup>(١)</sup>، فَإِنَّهُ صَارَ  
 إِلَيْهِ [أَزِمَّةُ الْأُمُورِ، وَزَالَ مُقْتَضَى التَّقِيَّةِ] <sup>(٢)</sup>، وَتَمَكَّنَ مِنَ الْأَضْدَادِ.  
 تِلْكَ عُقُولٌ لَكُمْ كَادَهَا بَارِيهَا، [وَأَصْلَهَا] <sup>(٣)</sup> وَلَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهَا.  
 وَلَا وَاللَّهِ! رَأَيْنَا الْإِمَامَ أَبَا الْحَسَنِ قَالَ لِلصَّحَابَةِ - وَقَدْ قُتِلَ  
 أَمِيرُ النَّاسِ: عُمَرُ، وَرَاحَ مَنْ يُخْشَى وَيُخَافُ -:

وَيُحْكُمُ: كَمْ هَذَا الظُّلْمُ؟

وَحَتَّى مَتَى هَذَا الْجَحْدُ؟

وَالِى كَمْ تَكْتُمُونَ نَصَّ نَبِيِّكُمْ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي؟

وَالِى كَمْ تُعْرِضُونَ عَن فَضْلِي الْبَائِنِ عَلَيْكُمْ؟

استعملها في كتابه: «الكاشف» برقم (٢٨٧١).

(١) نسخة (ت).

(٢) نسخة (ن) وسقطت من (ت).

(٣) نسخة (ت).



هَبْ أَنَّهُ كَظَمَ، وَسَكَتَ، أَمَا كَانَ فِي بَنِي هَاشِمٍ أَحَدٌ لَهُ  
شَهَامَةٌ، وَصَدَعُ بِالْحَقِّ يَقُولُ لَهُمْ هَذَا الْكَلَامَ؟

أَمَا كَانَ الْعَبَّاسُ فِي جَلَالَتِهِ، وَ[وَقَارِهِ] <sup>(١)</sup> قَادِرًا عَلَى أَنْ يُصْرَحَ  
فِيهِمْ بِذَلِكَ؟ وَلَا عَقِيلُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ الَّذِي كَانَ يُدَارِيهِ مَعَاوِيَةَ؟

فَيَا لِلَّهِ الْعَجَبُ مِنَ الْهَوَى الَّذِي فِي غَلَاةِ الشُّيْعَةِ وَالْكَذِبِ!!  
[ثُمَّ] <sup>(٢)</sup> قُلْ لِي: أَزَالَتِ الرَّأْفَةَ، وَالْمُرَاقَبَةَ مِنْ قُلُوبِ سَائِرِ  
الْمُؤْمِنِينَ، وَسَادَةَ الْمَجَاهِدِينَ أَنْ يَعْمَلُوا فِي حَقِّ مِثْلِ عَلِيِّ بِمُقْتَضَى  
أَمْرِ الْمُصْطَفَى وَنَصِّهِ؟

وَلَا يَبُوحُونَ بِذِكْرِهِ إِلَى أَنْ يُقْتَلَ عُثْمَانُ صَبْرًا، وَيُبَادِرُ قَتْلَهُ -  
حِينَئِذٍ - وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْكُبْرَاءِ إِلَى نَصْبِ عَلِيٍّ إِمَامًا بِاجْتِهَادِهِمْ،  
وَلَا يَقُومُونَ <sup>(٣)</sup> ذَلِكَ بِإِظْهَارِ مَا يَكْتُمُونَهُ مِنَ النَّصِّ؟

لَقَدْ أَسْمَعْتَ لَوْ نَادَيْتَ حَيًّا  
وَلَكِنْ لَا حَيَاةَ لِمَنْ تَنَادِي

(١) في نسخة (ن): (قدره).

(٢) نسخة (ت).

(٣) في نسخة (ت): (ولا يقومون بذلك).

إِنَّهَا - والله ! - لِأَحَدِي الْكُبْرَى، اتَّفَاقَ جَمِيعِ خَيْرِ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ  
لِلنَّاسِ مِنْ أَوَائِلِ الْمَغْرِبِ إِلَى خُرَاسَانَ، وَمِنْ الْجَزِيرَةِ إِلَى أَقْصَى  
الْيَمَنِ، عَلَى السُّكُوتِ عَنِ حَقِّ عَلِيٍّ وَمَنْعِهِمْ حَقَّهُ، وَلَيْسَ ثَمَّ شَيْءٌ  
يَخَافُونَهُ قَطُّ، وَلَا أَحَدٌ يَشَاقُونَهُ؟ هَذَا هُوَ الْمَحَالُّ الْمُمْتَنَعُ.

ثُمَّ مِنَ الْغَدِ: يُبَايِعُونَهُ، وَيُطِيعُونَهُ، وَيَبْذُلُونَ نَفْسَهُمْ دُونَهُ فِي  
مِثْلِ يَوْمِ صِفِّينَ، وَالْجَمَلِ، وَالرُّؤُوسِ تَنْدُرَ، وَالِدَّمَاءِ كَالسُّيُولِ،  
وَالْمَصَاحِفُ تُرْفَعُ عَلَى الرَّمَاحِ، وَالْحَالَةُ هَذِهِ، [وَلَا أَحَدٌ يَنْعَقُ بَيْنَ  
الْقَوْمِ] <sup>(١)</sup>:

وَيَحْكُمُ اتَّقُوا اللَّهَ، وَهَلِّمُوا إِلَى نَصْرِ نَبِيِّكُمْ!!  
وَهَلَّا نَطَقَ الْإِمَامُ عَلِيٌّ <sup>(٢)</sup> بِذَلِكَ يَوْمَ صِفِّينَ، بَلْ أَجَابَ إِلَى  
حُكْمِ الْحَكَمَيْنِ.

وَقَالَ هَشَامُ بْنُ الْحَكَمِ الرَّافِضِيُّ: كَيْفَ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِمْ كِتْمَانُ  
النَّصْرِ، وَقَدْ قَتَلَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا؟

قُلْنَا: يَا جَاهِلُ! هَذَا أَعْظَمُ حُجَّةٍ عَلَيْكَ؛ لِأَنَّ عَلِيًّا أَوَّلَ مَنْ  
قَاتَلَ حِينَ افْتَرَقَ النَّاسُ، فَمَا لِحَقِّهِمْ: لِحَقِّهِ، وَلَكِنْ كَانَ الْفَرِيقَانِ

(١) فِي نَسْخَةِ (ن): (وَلَا أَحَدٌ يَصِيحُ بَيْنَ النَّاسِ).

(٢) فِي نَسْخَةِ (ت): (كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ).

مُجْتَهِدَيْنِ مُتَأَوِّلَيْنِ، وَاللَّهُ يَغْفِرُ لَهُمْ، وَعَلِيٌّ أَوْلَىٰ بِالْحَقِّ مِمَّنْ قَاتَلَهُ مِنَ الشَّامِيِّينَ، وَغَيْرِهِمْ، فَقَدْ سَأَاهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَىٰ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (فِتْنَةٌ بَاعِيَةٌ)، وَنَحْنُ نَكْفُ عَمَّا شَجَرَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ، وَأَنْتَ فَبِجَهْلِكَ تُفَرِّقُ بَيْنَهُمْ، وَحُطِّ عَلَىٰ سَائِرِهِمْ؛ فِيمَا لَمْ يَتَشَاجَرُوا فِيهِ، فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ، وَأَقْرَبُ إِلَى الْوَرَعِ؟

[فلما] (١) اسْتُشْهِدَ الْإِمَامُ عَلِيٌّ (٢) وَقَامَ الْحَسَنُ، ثُمَّ أُقْبِلَ فِي كِتَابِ أُمْتَالِ الْجِبَالِ، وَمَعَهُ مِئَةُ أَلْفِ عِنَانٍ يَمُوتُونَ لِمُوتِهِ، فَمَا الَّذِي جَعَلَهُ فِي سَعَةٍ مِنْ تَسْلِيمِ الْأَمْرِ إِلَى مَعَاوِيَةَ، وَإِعَانَتِهِ عَلَى الضَّلَالِ، وَإِبْطَالِ حَقِّهِ مِنَ الْعَهْدِ النَّبَوِيِّ إِلَيْهِ، وَإِلَى أَبِيهِ؟!

ثُمَّ يُوَافِقُهُ عَلَى ذَلِكَ أَخُوهُ: الْحُسَيْنُ الشَّهِيدُ، وَيَسْكُتُ، فَمَا نَقَضَ يَوْمًا بَيْعَةَ مَعَاوِيَةَ أَبَدًا؟!

فلما مات معاوية: قام الحسين، وسار يطلب الإمارة، وتخرج من القعود عن الحرب، فقاتل حتى استشهد رحمه الله فلولا أنه رأى [مبايعته] (٣) لمعاوية سائغة؛ لفعل معه كما فعل مع يزيد، هذا ما

(١) في نسخة (ن): (ثم).

(٢) في نسخة (ن): (كرم الله وجهه).

(٣) في نسخة (ن): (معاونته).

لا يُماري فيه مُنْصِفٌ، فَإِنَّ السَّبْطَيْنِ سَلَّمَا الْأَمْرَ إِلَى مَعَاوِيَةَ:  
 طَائِعِينَ غَيْرَ مُكْرَهَيْنِ وَهُمَا فِي عِزٍّ، وَمَنْعَةٍ، وَجَيْشٍ لِحُبِّ، فَدَلَّ  
 ذَلِكَ عَلَى أَنَّهَا فَعَلَا الْمُبَاحَ، وَأَصْلَحَ اللَّهُ - تَعَالَى - بَيْنَ الْأُمَّةِ  
 بِالسَّيِّدِ الْحَسَنِ، وَحَقَّقَتِ الدَّمَاءَ، وَسَكَنَتِ الدَّهْمَاءَ، وَأَنْعَقَدَ  
 الْإِجْمَاعُ عَلَى مُبَايَعَةِ الْمَفْضُولِ الْكَامِلِ السِّيَاسَةِ، مَعَ وُجُودِ الْأَفْضَلِ  
 الْأَكْمَلِ، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ.

وَلَوْ اِمْتَنَعَ السَّبْطَانِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، وَنَوَاصِي الْعَرَبِ فِي يَدِ  
 الْحَسَنِ؛ لَا شَكَّ أَنْ يَكُونَ لَهُمُ النُّصْرَةُ عَلَى أَهْلِ الشَّامِ.  
 فِهَذَا زِيَادٌ، وَمَنْ هُوَ زِيَادٌ؟ اِمْتَنَعَ، وَهُوَ فَقَعَةُ الْقَاعِ<sup>(١)</sup>، لَا  
 عَشِيرَةَ لَهُ، وَلَا نَسَبَ، وَلَا سَابِقَةَ<sup>(٢)</sup>، فَمَا أَطَاقَهُ مَعَاوِيَةُ إِلَّا  
 بِالْمُدَارَاةِ، وَالْمُلَاطَفَةِ حَتَّى وَاوَاهُ، وَاسْتُلْحِقَ بِهِ أَخَاهُ، وَفِي هَذَا عِبْرَةٌ  
 لِمَنْ أَنْصَفَ.

سَلَّمْنَا سَابِقَةَ عَلِيٍّ، وَتَجَرِبَتَهُ، وَجِهَادَهُ، وَفَضَائِلَهُ، وَأَنَّهُ أَفْضَلُ  
 أَهْلِ زَمَانِهِ، فَمَا الَّذِي جَعَلَ السَّيِّدَيْنِ السَّبْطَيْنِ بِمَنْزِلَتِهِ، وَفِي

(١) الفقعة نبات الكمأة، وهو نبات لا عروق له ولا أغصان، وكانت العرب  
 تقول له لمن لا أصل له.

(٢) في نسخة (ن): (و لا نباهة).

الْوَقْتِ مَنْ هُوَ قَرِيبٌ مِنْ أَبِيهِمَا فِي الْمَرْتَبَةِ كَسَعِدٍ، وَسَعِيدٍ، ثُمَّ كَابِنِ عُمَرَ، الَّذِي لَوْلَا شَيْءٌ لَقُلِّدَ الْخِلَافَةَ يَوْمَ الْحَكَمَيْنِ، وَكَذَلِكَ لَا نَجِدُ لِزَيْنِ الْعَابِدِينَ عَلِيِّ ابْنِ الْحُسَيْنِ <sup>(١)</sup> سُبُوقًا - مَعَ عَظَمَتِهِ وَشَرَفِهِ - فِي عِلْمٍ، وَلَا عَمَلٍ عَلَى سَعِيدِ بْنِ الْمَسِيَّبِ، وَالْقَاسِمِ، وَسَالِمٍ، وَعُرْوَةَ، وَكَذَلِكَ لَا تَجِدُونَ لِأَبِي جَعْفَرِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ <sup>(٢)</sup> سُبُوقًا فِي الْعِلْمِ، وَالْعَمَلِ - مَعَ أَهْلِيَّتِهِ لِلْخِلَافَةِ - عَلَى أَخِيهِ زَيْدٍ، وَابْنِ شِهَابٍ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، وَعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَلَا لِجَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ <sup>(٣)</sup> - مَعَ صَلَاحِيَّتِهِ لِلْإِمَامَةِ - عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

(١) ترجمته في «تاريخ الإسلام» (٢/١١٤٤).

(٢) ترجمته في «تاريخ الإسلام» (٣/٣٠٨)، وكان مما قاله الذهبي فيها: «كان أحد من جمع العلم، والفقہ، والشرف، والديانة، والثقة، والسؤدد، وكان يصلح للخلافة، وهو أحد الاثني عشر الذين تعتقد الرافضة عصمتهم، ولا عصمة إلا لنبي، لأن النبي إذا أخطأ لا يقر على الزلة، بل يعاتب بالوحي على هفوة إن ندر وقوعها منه، ويتوب إلى الله تعالى، كما جاء في سجدة (ص) أنها توبة نبي، وأما قولهم الباقر، فهو من بقر العلم أي شقّه فعرف أصله وخفيه».

(٣) ترجمته في «تاريخ الإسلام» (٣/٨٢٨)، قال الذهبي عنه: «مناقب جعفر كثيرة، وكان يصلح للخلافة لسؤدده وفضله وعلمه وشرفه عليه السلام وقد كذبت عليه الرافضة، ونسبت إليه أشياء لم يُسمع بها، كمثل كتاب «الجفر»، وكتاب

عُمَرَ، وابنِ أَبِي ذَيْبٍ، وَلَا لِمُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ<sup>(١)</sup> عَلِيَّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ  
 [عَمَرَ بْنِ] عَبْدِ الْعَزِيزِ الزَّاهِدِ الْعُمَرِيِّ، وَلَا لِإِلْعَائِي بْنِ مُوسَى  
 الرَّضَا<sup>(٢)</sup> عَلِيَّ مُحَمَّدَ بْنِ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيِّ الْمُطَّلِبِيِّ، وَأُمَّ وَوَلَدُ  
 الرَّضَا، وَحَفِيدَهُ عَلِيَّ بْنِ مُحَمَّدٍ<sup>(٣)</sup>، وَنَافِلَتَهُ الْحَسَنَ بْنَ مُحَمَّدٍ  
 الْعَسْكَرِيِّ<sup>(٤)</sup> فَهَؤُلَاءِ لَهُمْ شَرَفٌ، وَسُؤْدُدٌ فِي الْجُمْلَةِ، وَلَكِنَّ بَيْنَهُمْ

«اختلاج الأعضاء»، و«نسخ موضوعة»، وكان ينهى محمد بن عبد الله بن  
 حسن عن الخروج، ويحضه على الطاعة، ومحاسنه جهة، توفي إلى رضوان الله في  
 سنة ثمان وأربعين ومئة، وله ثمان وستون سنة.

(١) ترجمته في «تاريخ الإسلام» (٩٨٤/٤).

(٢) ترجمته في «تاريخ الإسلام» (١٢٨/٥).

(٣) ترجمته في «تاريخ الإسلام» (١٣٠/٦).

(٤) ترجمته في «تاريخ الإسلام» (٦٩/٦) قال الذهبي: «أحد أئمة الشيعة الذين تدعي

الشيعة عصمتهم، ويقال له الحسن العسكري؛ لكونه سكن سامراء، فإنها يقال له

العسكر. وهو والد متظّر الرافضة. توفي إلى رضوان الله بسامراء...» ثم قال: «وأم

ابنه محمد بن الحسن الذي يدعو الرافضة القائم الخلف الحجّة، فولد سنة ثمان

وخمسين (٢٥٨هـ) وقيل سنة ست وخمسين. عاش بعد أبيه ستين، ثم عدم، وأما

يعلم كيف مات، وأمه أم ولد. وهم يدعون بقاءه في السرداب من أربعين

وخمسين سنة، وأنه صاحب الزمان، وأنه حي يعلم علم الأولين والآخرين

يَبْنَ زَيْنِ الْعَابِدِينَ، وَابْنِهِ الْبَاقِرِ، وَحَفِيدِهِ الصَّادِقِ: بَوْنٌ بَعِيدٌ فِي  
لِعِلْمِ وَالْفَضْلِ.

وَأَمَّا ثَانِي عَشْرَهُمُ الْمُنْتَظَرُ - الْمَعْدُومُ - فَفِيهِ قَوْلَانِ لَا ثَالِثَ  
بِمَا الْبَتَّةَ: إِمَّا أَنَّهُ وُجِدَ ثُمَّ مَاتَ، أَوْ لَمْ يَكُنْ قَطُّ، وَهُوَ الْأَشْبَهُ، فَأَمَّا  
نَ يَكُونُ دَخَلَ، وَهُوَ صَبِيٌّ فِي سِرْدَابِ بَلَدِ (سُرَّ مَنْ رَأَى) مِنْ  
حَوِيٍّ مِنْ أَرْبَعِمِائَةٍ وَسَبْعِينَ عَامًا، وَهُوَ إِلَى الْآنِ حَيٌّ يُرْزَقُ، وَلَا بُدَّ  
نَ يَخْرُجَ، وَيَمْلَأُهَا عَدَلًا وَقِسْطًا، وَأَنَّهُ يَعْلَمُ عِلْمَ النَّبِيِّ - صَلَّى  
لِلَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - جَمِيعَهُ؛ وَعِلْمُ الْإِمَامِ عَلِيٍّ كَلَهُ؛ لَا بَلَّ عِلْمَ  
لِأُولَيْنِ، وَالْآخِرِينَ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ سَهْوٌ، وَلَا نِسْيَانٌ، وَأَنَّهُ  
عَصُومٌ، وَأَنَّهُ، وَأَنَّهُ....

فَهَذِهِ خُرَافَاتُ الْكُذَّابِينَ مِنَ الرَّافِضَةِ، الَّذِينَ لَا يَسْتَحْيُونَ مِنْ  
لَهُ فِيمَا يَدَّعُونَهُ، وَمَا نَعْلَمُ الْمُنْتَظَرُ - الَّذِي هُوَ الْآنَ حَيٌّ، وَمِنْ قَبْلِ  
إِسْلَامِ بَدَهْرِ - إِلَّا الْمَسِيحِينَ مَسِيحَ الْهُدَى، الَّذِي هُوَ الْآنَ فِي السَّمَاءِ،  
مَسِيحَ الضَّلَالِ: الْمَغْلُولُ فِي جَزِيرَةِ بِيحْرِ الرُّومِ<sup>(١)</sup>، وَهُوَ الدَّجَالُ سَرُّ

ويعترفون أن أحدًا لم يره، فنسأل الله أن يثبت علينا عقولنا وإيماننا.

(١) يشير إلى حديث الجساسة في «صحيح مسلم» برقم (٢٩٤٢).

مُنْتَظَرٍ، الَّذِي يَقْتُلُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى بْنِ مَرْيَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِيَابِ لُدٍّ (١).

ثُمَّ هَذَا رِيحَانَةُ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -  
الْحُسَيْنِ قَدْ تَأَخَّرَ، وَقَلَّمَا رَوَى أَوْ أَفْتَى، لَعَلَّ مَجْمُوعَ ذَلِكَ الْمَرْوِيِّ  
عَنْهُ لَا يَبْلُغُ وَرَقَتَيْنِ، وَهَذَا ابْنُ عَمِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ حَبْرُ الْأُمَّةِ  
قَدْ جُمِعَ فِقْهُهُ فِي عِشْرِينَ جُزْءًا، وَيَبْلُغُ حَدِيثُهُ نَحْوًا مِنْ ذَلِكَ  
وَكَذَلِكَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ لَا يَبْلُغُ حَدِيثُهُ، وَفُتْيَاهُ ثَلَاثَ وَرَقَاتٍ أَوْ  
أَرْجَحَ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمَسِيَّبِ: لَوْ جُمِعَ عِلْمُهُ، وَفِقْهُهُ، وَحَدِيثُهُ؛ لَبَدَّ  
مَجْلَدًا تَامًا، وَأَمَّا أَبُو جَعْفَرٍ: فَلَهُ رِوَايَاتٌ، وَأَقْوَالٌ تَبْلُغُ جُزْءَيْنِ  
وَكَذَلِكَ وَلَدُهُ: جَعْفَرٌ، بَلْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، وَأَمَّا مُوسَى الْكَاطِمُ  
فَلَا يَبْلُغُ نَصْفَ ذَلِكَ.

وَهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ الْإِمَامَ مِنْ هَوْلَاءِ الْاِثْنِي عَشَرَ عِنْدَهُ عِدَّةٌ  
جَمِيعِ الشَّرِيعَةِ، فَمَا بَالُ مَنْ ذَكَرْنَا - مَعَ حُرْمَتِهِمْ، وَتَمَكُّنِهِمْ مِنَ  
الْبَلَاغِ - أَظْهَرُوا النَّزْرَ الْيَسِيرَ مِنْهُ، وَكَتَمُوا سَائِرَهُ؟!  
فَإِنْ كَانَ غَرَضُهُمْ كِتْمَانُ الْعِلْمِ، فَهَذِهِ [سَمَاجَةٌ] (٢) عَظِيمَةٌ  
وَمُصِيبَةٌ.

(١) رواه مسلم في «صحيحه» برقم (٢٩٣٧).

(٢) نسخة (ن).



ثُمَّ لِمَاذَا أَعْلَنُوا مَا يَجِبُ كِتْمَانُهُ؟  
 فَدَعُوا الْأَبَاطِيلَ، وَالِدَّعَاوَى الْكَاذِبَةَ، فَإِنَّمَا الْعِلْمُ بِالتَّعَلُّمِ.  
 وَإِنْ زَعَمْتُمْ أَنَّ اللَّهَ يُعَلِّمُهُمْ أَوْ يَأْتِيهِمْ بِذَلِكَ وَحِيٌّ فَقَدْ  
 سَاوَيْتُمُوهُمْ بِالْأَنْبِيَاءِ.

نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخِذْلَانِ<sup>(١)</sup>، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ  
 الْعَظِيمِ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ [الطَّيِّبِينَ  
 لَطَّاهِرِينَ]<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

(١) اللهم آمين.

(٢) نسخة (ن).

## فهرس الفوائد والمحتويات

- عنوان المخطوط وترجمة الذهبي ..... ص ٥ - ١
- كان الذهبي يكره نسبة كتابين إليه ! ..... ص ١
- شعر مؤثر للذهبي ..... ص ١
- اتفاق أهل السنة، والمعتزلة، والمرجئة، والخوارج، والشيعاء  
على وجوب الإمامة إلا ما كان من النجدية الخوارج ! .. ص ٢
- قال هؤلاء: لا تلزم الإمامة والناس يتعاطون الحق بينها  
وبيان أنه قول ساقط ! ..... ص ٢
- اتفق الجميع على وجوب إمام واحد في الوقت إلا ابن كرا  
وأبا الصباح ..... ص ٢
- أدلة هؤلاء الضالين وتفنيدها ..... ص ١٢ - ٣
- حديث صحيح في الإنذار بالخوارج ..... ص ٣
- معنى قول الأنصار: «منا أمير ومنكم أمير» ..... ص ٤
- تأخر علي عن بيعة الصديق وسببها ..... ص ٤
- معاينة علي للصديق وجواب الأول وطاعة الثاني . ص ٥

- جواب الرافضة بأن الصحابة خافوا من الصديق  
فبايعوه! ..... ص ١٥
- الذهبي يتهم الرافضة بالزندقة في كلامه هذا! ..... ص ١٥
- لو طالب علي بالخلافة لقام معه العباس عمه وابن عمته  
لزيير وغيرهما ..... ص ١٥
- حديث صحيح كالنص في خلافة أبي بكر ..... ص ١٥
- سؤال من الذهبي ملجم للرافضة حول بيعة  
لصديق ..... ص ١٥-١٦
- جواب مقنع ومفحم من المؤلف ..... ص ١٦
- سؤال آخر أشد في الإجماع للرافضة: لماذا تخلّى الأنصار عن  
سيدهم: سعد بن عباد؟ ..... ص ١٦-١٧
- أين هربت أيها الرافضي؟ ..... ص ١٧
- الذهبي يشبه الرافضة باليهود وأبي جهل في العناد  
المكابرة! ..... ص ١٧
- الرافضي يجعل الصحابة أضل من كفار التتار وحرامية  
عوارزم ..... ص ١٨

- قصة موسى مع هارون عليهما السلام تكفي في الرد على  
الرافضة..... ص ١٨-٩
- قصة الصديق مع الفاروق كذلك وسردها..... ص ٩
- ما وقع بين علي والعباس وما بين علي والزبير وما بين علي  
ومعاوية..... ص ٩
- سيد الأنبياء يغضب لابنته عندما أراد علي الزواج علي  
فاطمة..... ص ١٩-٠
- أين كان علي وبنو هاشم في قوتهم من قتل تاجر قليل الما  
والعشيرة والخدم والحراس ينافق ويظلم ويكتم النص في خلا  
علي؟..... ص ٠
- أليس قتل أبي بكر إحقاق لحق علي وبنو هاشم؟ .. ص ٠
- بل علم علي الفضل لأهله فبايع الصديق..... ص ٠
- لو فرضنا أن الصحابة نسوا النص النبوي فمن نة  
للرافضة؟..... ص ٠
- لو قال الرافضة: بل قد قتل علي جماعة من قريش فلهذا  
يُقتل الصديق..... ص ٠
- جواب مفحم من الذهبي على هذه الشبهة..... ص ١

- الذهبي يفصل في شأن أبي سفيان وابنه يزيد وخالد  
ابن سعيد بن العاص والحارث بن هشام وتعقب المحقق له في  
ذلك! ..... ص ٢١
- علي لم يقتل أحدًا من الأنصار حتى 'يحدوا عليه! ص ٢١-٢٢  
طلحة والزبير وسعد قتلوا من المشركين كما قتل علي فلم  
أيها الرافضة الوقاحة؟ ..... ص ٢٢
- بلغت صفاقة الوجه عند الرافضة مبلغًا كبيرًا بهذه  
الشبهة! ..... ص ٢٢
- اعتزال بعض الصحابة القتال مع علي له سبب قوي  
عندهم ..... ص ٢٢
- عام الجماعة غصة في حلوق الرافضة! ..... ص ٢٢-٢٣
- جواز مبايعة المفضول مع وجود الفاضل ..... ص ٢٣
- لم يبائع ابن الزبير جماعةً من الفضلاء ..... ص ٢٣
- إلى الرافضة المنتهى في الخيانة! ..... ص ٢٣
- لماذا أخرج عمر قرابته من الشورى وأدخل فيها  
عليًا؟ ..... ص ٢٣

- سعيد بن زيد أحد العشرة المبشرين بالجنة لم يدخله عمر في الشورى! ..... ص ٢٣
- عبد الله بن عمر: رجل صالح بنص شهادة النبي فلم لم يدخله عمر في الشورى وأن المؤلف لو أضاف هذه الشهادة إلى كلامه لألجم الرافضة! ..... ص ٢٣
- لو كان ما يقوله الرافضة حقًا لامتنعت الأنصار من مبايعة علي لأنه كتم النص في حينه! ..... ص ٢٤
- لم يرد الله تعالى هداية هؤلاء الرافضة لخبثهم ..... ص ٢٤
- علي ما قال للصحابة: لم تكتُمون نص نبيكم فيّ وإلى متى تعرضون عن فضائلي؟ ..... ص ٢٤
- فرضنا أنه كظم وسكت ألم يكن في بني هاشم من يصدع بالحق؟ ..... ص ٢٥
- أين العباس وعقيل بل أين سادة المجاهدين عن نصره علي؟ ..... ص ٢٥
- أيقتل عثمان ولا يتحرك من المؤمنين أحد بيان الحق في علي؟ ..... ص ٢٥
- يئس المؤلف من الرافضة بيت شعر تمثله فيهم! .. ص ٢٥

- من المحال الممتنع أن يتفق من بين الخافقين على كتمان النص في علي ! ..... ص ٢٦
- العجب أن هؤلاء الذين يمنعون علياً حقه ثم يبائعونه على الموت ! ..... ص ٢٦
- لم أجاب علي الحكمين؟ ..... ص ٢٦
- قال هشام بن الحكم الرافضي: يجوز عليهم كتمان النص فقد قتل بعضهم بعضاً! وجواب المؤلف المفحم حقاً! . ص ٢٦-٢٧
- لم تنازل الحسن لمعاوية ما دام أن الحق كان مع أبيه وعنده كتائب أمثال الجبال؟ ..... ص ٢٧
- سلمنا: أيوافقه أخوه الحسين على هذا أيضاً؟ كيف وهو لم ينقض بيعة معاوية ! ..... ص ٢٧
- لو أراد السبطان: الحسن والحسين القتال لاجتمعت العرب لهم ..... ص ٢٧
- هذا زياد لم يقدر عليه معاوية إلا بالمدارة فكيف بالحسن؟ ..... ص ٢٨
- سعد وسعيد وابن عمر كانوا قرييين من رتبة علي فلم لم يقلدوا الخلافة؟ ..... ص ٢٩

- قف على ترجمة زين العابدين ومحمد الباقر وجعفر بن محمد  
وما نسبه الرفضة إليه من «الجفر» وغيره من  
الأكاذيب! ..... ص ٢٩-٣٠
- قف على ترجمة مهدي الرفضة ..... ص ٣٠-٣١
- الذهبي يسرد شيئاً من خرافات الرفضة حول الحسن  
العسكري ..... ص ٣١
- ما روى الحسين وما روى ابن عباس من الحديث . ص ٣٢
- من المفترض أن يكون عند أئمة آل البيت ما يفوق غيرهم  
فلم كتموه؟ ..... ص ٣٢
- سماجة الرفضة وأباطيلهم ناتجة من جهلهم وإنما العلم  
بالتعلم! ..... ص ٣٢-٣٣
- المؤلف يستعيد بالله تعالى من الخذلان ويؤمن المحقق على  
كلامه ..... ص ٣٣

\* \* \*

